الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

29-28-27 **جماد ثاني** 1441 ، 23-22-21 **فبراير** 2020

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

"العواد" يفتتح ورشة عمل حول جهود المملكة في مكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة

المصدر: جريدة سبق الجمعة 27 جماد ثاني 1441هـ -21 فبراير 2020م
https://sabq.org/fCGD6T

وكالة الأنباء السعودية (واس - (الرياض

افتتح رئيس هيئة حقوق الإنسان، الدكتور عواد بن صالح العواد، اليوم؛ ورشة عمل بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة؛ للتشاور بين ممثلي السفارات للدول الرئيسة المرسلة للعمالة بخصوص جهود المملكة في مكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا.

وشمل النقاش المجالات الرئيسة التالية: كفاءة الخدمات المتاحة لضحايا الاتجار بالأشخاص، والتحديات التي تتم مواجهتها في مكافحة الجريمة، ومقاضاة الجناة، ومجالات التعاون بين السفارات وحكومة المملكة العربية السعودية.

وأفاد الدكتور العواد بأن المناقشة إيجابية، وركزت على المجالات الرئيسة التي ستتم مخاطبتها من خلال التزام جديد ينص على التعاون، وأن المملكة تعمل على محاربة ومكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص؛ حيث أصدرت المملكة نظام إحالة وطنية خاصًّا لمكافحة الاتجار بالأشخاص، كما وضعت خطة وطنية لمكافحة هذه الجريمة.

وأشار إلى أن هذا الحدث الأول من نوعه في المملكة العربية السعودية، يعكس إحدى الخطوات الإيجابية التي اتخذتها هيئة حقوق الإنسان في جهودها لمكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص؛ حيث تعمل الهيئة بالدعم من المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للقيام بتغيير شامل للنظرة العامة تجاه الاتجار بالأشخاص.

فيما قال رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة في مملكة البحرين، محمد الزرقاني: "تشيد المنظمة الدولية للهجرة بجهود المملكة العربية السعودية التي تسعى لبناء الشراكات مع الدول المرسلة للعمالة؛ لضمان معالجة جريمة الاتجار من البداية. وقد كانت ورشة العمل اليوم منصة لحوار مفتوح عن التحديات وفرص التعاون، والشراكة بهدف تعزيز جهود المملكة لمكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص."

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

د. البلوي: عقوبة خطف الأطفال تعزير مطلق وتختلف حسب أسلوبه

المصدر: جريدة الرياض الاحد 29 جماد ثاني 1441هـ -23 فبراير 2020م
http://www.alriyadh.com/1806225

أوضح رئيس محكمة التنفيذ سابقاً المحامي د. ياسر البلوي في حديثه لـ"الرياض" أن عقوبة "خطف الأطفال" تحدد بعد عدة تساؤلات ذهنية فرعية من قبل القاضي ليحدد المؤثرات المهمة في درجة العقوبة منها: ما النص والأصل المجرّم لهذه الواقعة والمصالح المنتهكة؟ وهل ثبت وقوعها بدليل قاطع أم بدليل ظني محتمل واشتباه؟ وكيف وقعت جناية الخطف، وبأي أسلوب كان وهل رافقه حمل سلاح؟، ومن ضمن التساؤلات، ما الأغراض والبواعث الدافعة؟ وما الآثار الناجمة على الفرد وذويه والمجتمع؟ والأحداث المصاحبة؟ بالإضافة إلى معرفة هل مازال صاحب الخاص مصراً على حقه أم تنازل عنه؟

وهل تاب الجاني أو كان معروفاً بالسوابق والإصرار عليها؟ مشيراً إلى أنه بعد الإجابة على التساؤلات السابقة تحدد العقوبة المناسبة.

وبين رئيس محكمة التنفيذ سابقاً أنه وردت آثار ضعيفة في قطع يد من يسرق الصبيان، وبه قال بعض العلماء، والصحيح أن العقوبة على قول الجمهور داخلة في التعازير المطلقة وتختلف شدتها وخفتها في البواعث وصفة مرتكبيها والهدف من الاختطاف، لافتاً إلى أن لبعض الأنظمة في المملكة دوراً في تداخلها في مثل هذه القضية، فنظام مكافحة الاتجار بالبشر ونظام الحماية من الإيذاء دور في تقدير العقوبة العامة.

أسلوب الاختطاف

كما أن لأسلوب الاختطاف تأثيراً في التشديد والتخفيف، فبعضه يتم خلسة أو علانية أو باستدراج لمأمن أو بسلاح ووسائل إكراه مما قد يصلب العقوبة لحد الحرابة، إلى جانب أن بواعث الاختطاف له تأثير في التشديد والتخفيف كأن يكون للاتجار بالبشر وبيع الأعضاء أو العمل القسري والسخرة والجنس أو الانتقام من ذويه أو لطلب الفدية أو تحقيق حاجة أمومة ونحوها، وأكد المحامي البلوي على أن صفة مرتكبيها أيضاً مرتبط بنوع العقوبة، فمثلاً يكون الخطف من قريبة أو ممرضة في مستشفى ولادة مؤتمنة فهذا ظرف مشدد، كما أن الجاني التائب قبل كشفها ليس كصاحب السوابق والمصر على فعلها وتكرارها في شدة العقوبة وخفتها، وأيضاً سن المخطوف فخطف الوليد ليس كالكبير.

آثار الاختطاف

كما أن آثار الخطف عنصر مهم في التشديد والتخفيف كانتشار الخوف في المجتمع وما سببه من اضطراب للأمن أو الثقة في الأجهزة الحكومية العامة، وكذلك الممارسات الأخرى المصاحبة التي وقعت على المختطف والأضرار المادية والجسدية والنفسية، ومدة الخطف وطول فترة التغييب.

حق خاص وعام

ولفت رئيس محكمة التنفيذ سابقاً إلى أن الحق الخاص لو تنازل صاحبه فهو ظرف مخفف، أما الحق العام للدولة وللمجتمع والأمن لا يمكن التغاضي عنه، ولا بد من تحقق عنصر الردع في العقوبة ومحاولة المماثلة في الجزاء ليكون من جنس العمل، والتوسط في تقديرها فلا إفراط ولا تفريط، بحيث تؤخذ هذه العوامل في عين الاعتبار، مؤكداً على أن الاجتهاد مفتوح للقاضي لتقدير العقوبة المناسبة.

انطلاق "المؤتمر العالمي للصحة النفسية للمرأة".. الثلاثاء

المصدر: جريدة الرياض الاحد 29 جماد ثاني 1441هـ -23 فبراير 2020م
http://www.alriyadh.com/1806238

تنطلق يوم الثلاثاء القادم، فعاليات «المؤتمر العالمي الرابع للصحة النفسية للمرأة»، الذي ينظمه مستشفى القوات المسلحة بالظهران على مدى ثلاثة أيام، ويستهدف الأطباء والمتخصصين النفسيين والاجتماعيين، وذلك في فندق المريديان بمحافظة الخبر.

وأوضح مدير مستشفى القوات المسلحة بالظهران اللواء عقيل بن سلمان المسعودي، أن المؤتمر يأتي امتداداً للمؤتمرات السابقة ويهدف للارتقاء بمستوى الخدمة الطبية والعلاجية المقدمة للمريض والرفع من خبرات الأطباء السعوديين وتطوير مهاراتهم وقدراتهم من خلال ما توصل إليه الطب من تطور سواء في الجوانب العلمية أو العلاجية أو التقنية، مؤكداً أهمية هذه المؤتمرات واللقاءات في تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب المقدمة والمطروحة.

وأشار اللواء المسعودي، إلى أن المؤتمر سيناقش أهم الموضوعات عن الصحة النفسية، وتصاحبه ورش عمل تدريبية متخصصة في مجالات الصحة النفسية للمرأة، بمشاركة العديد من المتحدثين من مختلف البلدان الأجنبية والعربية لتقديم نتائج أبحاثهم وآخر المستجدات التشخيصية والعلاجية المتعلقة بالصحة النفسية للمرأة.

يذكر أنه تم اعتماد 24 ساعة للتعليم الطبي المستمر من قبل الهيئة السعودية للتخصصات الصحية للمشاركين في هذا المؤتمر.

أعضاء شورى لـ "الرياض": ربط المؤسستين بوزير المالية يزيد القدرة التنافسية واستدامة النفقات

دمج مؤسستي التقاعد والتأمينات الاجتماعية في صندوق واحد خطوة منتظرة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 29 جماد ثاني 1441هـ -23 فبراير 2020م
http://www.alriyadh.com/1806242

أكد أعضاء الشورى على أهمية دمج صندوقي التقاعد والتأمينات الاجتماعية في مؤسسة واحدة، حيث سينعكس إيجاباً على زيادة استثمارات المؤسستين وترشيد النفقات الإدارية وتوحيد السياسات والإجراءات، كما سيحقق للموظفين سلاسة الانتقال الوظيفي من القطاع العام إلى القطاع الخاص والعكس، مشيرين لـ«الرياض» إلى أن الأمر الملكي القاضي بتعيين وزير المالية رئيساً لمجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وأن يكون ارتباط المؤسسة العامة للتقاعد بوزير المالية ويرأس مجلس إدارتها خطوة مهمة ستساهم في تطوير أداء المؤسستين.

وأشار أعضاء الشورى إلى أن ربط مؤسستي التقاعد والتأمينات بوزير المالية سيزيد من قدرتهما على التنافسية وعلى التفاعل مع متطلبات التنمية ومتطلبات المرحلة الحالية التي تعيشها المملكة والتي تخطو خطوات ثابتة ومتسارعة في الوصول لأهداف تحقيق رؤية المملكة 2030م وخطى التحول الوطني 2020م وما واكبها من مبادرات وبرامج طموحة تهدف في الدرجة الأولى لإسعاد المواطن ورفاهيته والاستمرار في النهضة الاقتصادية والتطور الذي تشهده المملكة في العهد الزاهر لافتين إلى تجارب الأغلبية من دول العالم التي تعتمد نظاماً تأمينياً واحداً.

دمج الصندوقين

عضو مجلس الشورى ورئيس اللجنة المالية الأستاذ صالح منيع الخليوي قال: لا شك أن عملية ربط مؤسستي التقاعد والتأمينات الاجتماعية بوزير المالية إجراء مناسب خاصة فيما يتعلق بعملية الاستثمار وذلك لما تتمتع به وزارة المالية من الخبرات وإشرافها على أعمال المؤسستين سيساهم في تطوير عملية استثمار الصندوقين، وأضاف الخليوي: وهذا أمر مفيد جداً، وأعتقد أن الهدف من عملية الربط يمتد إلى النظر في عملية توحيد المؤسستين في مؤسسة واحدة تشمل ما يخص المؤسسة العامة للتقاعد لموظفي الخدمة المدنية والعسكريين وما يخص المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لما يخص الموظفين على بنود العمل والعمال، لتكون المؤسستان في المستقبل تحت إشراف مجلس واحد وأقرب شخص لهذا المجلس هو وزير المالية خاصة مع ارتباط المالية بنظام التقاعد والتأمينات وضمان الدولة لما يقدم للمتقاعدين، الأمر الذي يحتم أن تكون وزارة المالية هي الجهة المشرفة على المؤسستين.

وأعرب عضو الشورى الخليوي عن تفاؤله بالقرار متمنياً أن تتم عملية الدمج بشكل سريع حتى تؤتي ثمارها، لافتاً إلى أن دمج الصندوقين سيساعد على الإشراف على عمليات الاستثمار للمؤسستين ويساهم في ترشيد المصروفات الإدارية للإدارة العليا، وأضاف: على مستوى العالم معظم الدول لديها مؤسسة واحدة فقط للقوى البشرية وهو الأفضل.

تحقيق برامج التخصيص

عضو مجلس الشورى الدكتور فيصل آل فاضل أكد أن قرار ربط المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بوزير المالية يمثل خطوة مهمة لتطوير أداء المؤسستين، وقال: هذا خبر جميل وموفق، ونتمنى أن يكون خطوة لدمج المؤسستين مما سيساعد الموظفين على الاستفادة من الدمج في عملية الانتقال من نظام لآخر.

وأكد د. آل فاضل أن قرار ربط التقاعد والتأمينات بوزير المالية يأتي امتداداً لعملية الإصلاح والهيكلة الإدارية المستمرة لتفعيل رؤية المملكة 2030، ومواكباً للتطورات والمستجدات، مشيراً إلى أنه عند صدور الرؤية السعودية 2030م كان لا بد من إعداد هيكلة لتفعيل متطلباتها بإعادة هيكلة مؤسستي التقاعد والتأمينات الاجتماعية.

ويرى د. آل فاضل أن القرار هو خطوة في طريق دمج المؤسستين، والذي سيساعد في تحقيق برنامج التخصيص كأحد برامج الرؤية الهادفة لتحويل الكثير من الخدمات والمشروعات للقطاع الخاص بإشراف من الدولة، لافتاً إلى أن الخصخصة يطبق عليها نظام العمل والعمال (نظام التأمينات الاجتماعية) وعند التحول من التقاعد للتأمينات سيساعد دمج المؤسستين في هذا الاتجاه.

وأعرب عضو الشورى د. آل فاضل عن أمله في أن يكون هناك نظام تأميني واحد للجميع بحيث يكون للموظف منذ اللحظة الأولى لدخوله العمل سواء في القطاع العام أو الخاص رقم تأميني واحد ويستطيع من خلاله الانتقال من جهة لأخرى بكل يسر وسهولة. وأضاف د. آل فاضل: كما أن ربط المؤسستين بوزير المالية سيساهم في تقارب أهدافها مما يمكن من توحيدها على غرار ما هو موجود بالدول الأخرى بما في ذلك دول الخليج فهناك مؤسسة تأمينات واحدة فقط.

وقال د. آل فاضل: هناك الكثير من موظفي الحكومة في الهيئات وغيرها أصبحوا خاضعين لنظام التأمينات الاجتماعية، وبالتالي فإن ربط المؤسستين بوزير المالية خطوة موفقة ونوعية سيكون لها آثار إيجابية سواء على المستوى الإداري أو الاقتصادي من خلال التنسيق والتعاون والتكامل وهو ما سينعكس أثره إيجاباً على الموظفين بالإضافة لتحسين الموارد المالية للمؤسستين من خلال توحيد الرؤى والاستثمارات وزيادة القدرة على الاستثمار.

الاستدامة المالية

عضو مجلس الشورى ورئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية محمد عبدالرحمن العجلان قال: بداية نرفع الشكر والامتنان للمقام الكريم على صدور الموافقة على ربط المؤسسة العامة للتقاعد ومؤسسة التأمينات الاجتماعية بوزير المالية، مشيراً إلى أهمية تطوير مثل هذه الصناديق وأنظمتها بما يواكب ما تشهده المملكة في هذا العهد الزاهر من تنمية وتطور في شتى مجالات الحياة والتنمية الاقتصادية.

وقال العجلان: خطوات الدولة تسبق الزمن في مجالات التنمية البشرية والإدارية، وسبق أن صدر مرسوم ملكي بقواعد تبادل المنافع بين صندوقي التقاعد والتأمينات الاجتماعية وفق ضوابط حددها المرسوم الملكي، ولعلها سلسلة في منظومة تطوير وتوسيع القاعدة التأمينية لكلا الصندوقين من خلال توحيد جهة الإشراف وتبعية الصندوقين في جهة واحدة ممثلة

في وزارة المالية، وأضاف: نحن الآن في عصر التكتلات المالية وتعاون الجهات على مستوى القطاع الخاص والشركات والبنوك وكل ما كان هناك توحد وتكتل جهات مسؤولة عن أمور مالية أو أمور لها علاقة بتقديم الخدمات كلما زاد ذلك من قدرتها على التنافسية وعلى التفاعل مع متطلبات التنمية ومتطلبات المرحلة الحالية التي تعيشها المملكة والتي تخطو خطوات ثابتة ومتسارعة في الوصول لأهداف تحقيق رؤية المملكة 2030م وخطى التحول الوطني 2020م وما واكبها من مبادرات وبرامج طموحة تهدف في الدرجة الأولى لإسعاد المواطن ورفاهيته والاستمرار في النهضة الاقتصادية والتطور الذي تشهده المملكة في العهد الزاهر.

وأكد عضو الشورى العجلان على أن هناك عدة أمور تحتاج للتنسيق بين الصندوقين لا سيما ما أوجدته الدولة من فرص في القطاع الخاص وتوظيف الشباب والشابات في القطاعين العام والخاص وتوجه كثير من الوزارات إلى أن تكون العلاقة بين الجهات الحكومية وخاصة الهيئات والمؤسسات التي قضت مرحلة النمو الحالية التوسع في إنشائها وفق خطة طموحة ومدروسة ومجموعة من موظفي تلك القطاعات، وإن كانت حكومية يخضعون للتأمينات الاجتماعية بحكم أن العلاقة التي تربط بينهم وبين تلك الجهات علاقة تعاقدية وليست علاقة نظامية أو لائحية. مشيراً إلى أن الدولة لديها خطط لتخصيص عدد من القطاعات الخدمية وتحويلها لأن تكون على أنظمة التشغيل وبرامجه وفي برامج تعاقد الوزارات والمصالح الحكومية مع الكفاءات المميزة، وهذه كلها تحتاج لأن يكون هناك تنسيق كبير وتكامل في الخطط والبرامج بين الصندوقين، صندوق التقاعد المدني وصندوق التأمينات الاجتماعية.

وقال العجلان: إن إقرار الدولة لقواعد تبادل المنافع كان خطوة موفقة في الاتجاه الصحيح أعقبها خطوة مهمة بأن يكون وزير المالية المرجع لكلا الجهتين، وهذا سيزيد من التكامل بينهما ومن تنسيق الخطط والبرامج وتحمل المسؤولية فيما بينهما، وأضاف: وكما يعلم الجميع هناك دراسات اكتوارية لدى الصندوقين، وهناك ذمم مالية وهناك أهمية وجود توازن بين الصندوقين في التدفقات المالية سواء كان في حصة المتقاعد أو الحصة التي تستقطع من راتب الموظف سواء كان في صندوق التقاعد المدني أو في صندوق التأمينات الاجتماعية.

وأشار العجلان إلى أن برامج الدولة الطموحة في التخصيص والتحول في إدارة تلك المرافق للأسلوب غير التقليدي الذي تقتضيه طبيعة المرحلة والاعتماد في العلاقة ما بين الجهة الحكومية والموظف تتطلب أن تكون علاقة تعاقدية بدرجة كبيرة خاصة في المؤسسات التي تسمح أنظمتها بذلك، وأن تكون العقود خاضعة لصندوق التأمينات الاجتماعية، وأضاف: هذه الخطوة هي حلقة في سلسلة منظومة للمحافظة على رفاه المواطنين وحمايتهم أثناء عملهم، وفيما بعد تركهم الوظيفة سواء للتقاعد المبكر أو لبلوغ السن النظامي في أنظمة العمل والخدمة المدنية وتزيد من التكامل بين الصندوقين وتحقيق الهدف الأسمى بتوسيع قاعدة المشتركين الخاضعين للتقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية بما يحقق المصلحة العامة ويسهم في رفاه وسعادة المواطنين. وحول أهمية دمج الصندوقين في مؤسسة واحدة قال العجلان: هناك تجارب على المستوى الإقليمي والعالمي لكلا الأمرين، بعض الدول تنتهج أسلوب توحيد الصندوق، وأخرى تفرد صندوقين للتقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية، وكلاهما تجربة رائدة، ولعل لدى كلا المؤسستين من الدراسات والخبرات التي تمكنهم من تحقيق المصلحة العامة وتحقيق الاستدامة المالية والمحافظة على النظام في وفاء كلا الصندوقين بالتزاماتهما تجاه المشتركين بعد تركهم للعمل، مؤكداً على أن توحيد الإشراف على الصندوقين وتبعيته في جهة واحدة ممثلة في وزارة المالية سيكون لذلك أثر إيجابي محمود، وسيسهم في الاستدامة المالية واستدامة التدفقات النقدية لكلا الصندوقين ووفائهما بالتزاماتهما تجاه المشتركين.

الشورى لـ "الصحة": ساعدوا الأطباء بـ "وظيفة" بعد انتهاء التدريب

المصدر: جريدة المدينة السبت 28 جماد ثاني 1441هـ -22 فبراير 2020م
https://www.al-madina.com/article/674239

جابر المالكي - الرياض

علمت «المدينة» من مصادر بمجلس الشورى ان اللجنة الصحية بالمجلس قدمت عددا من التوصيات على التقرير السنوي لوزارة الصحة حيث طالبت الوزارة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، لتمديد عقد التدريب لمدة عام للأطباء المنخرطين في التدريب لتمكينهم من إيجاد الوظيفة بعد انتهاء التدريب.

وأكدت اللجنة في تقريرها الذى اطلعت عليه «المدينة» أنها لاحظت أن معظم الأطباء يتم قبولهم في وظائف تدريبية بموجب عقد ينتهي بمجرد انتهاء فترة التدريب، وهو ما يعرض الطبيب لبقائه دون مرتب لمدة تتراوح بين ستة أشهر وعام لحين حصوله على وظيفة ثابتة.

وقالت اللجنة الصحية بالمجلس انها لاحظت انخفاض الدعم فيما يتعلق بالتدريب والإيفاد الداخلي والابتعاث للممارسين الصحيين بمختلف التخصصات مقارنة بالتقارير الماضية للوزارة خاصة في مجالي التمريض والتخصصات الفنية واللذين يحتاجان إلى رفع المستوى العلمي والعملي في ظل التطور السريع للعلوم الطبية والتقنية، وأوصت اللجنة بوضع خطة تدريبية شاملة، لرفع كفاءة الممارسين الصحيين في التخصصات التمريضية والفنية، وتوفير الدعم اللازم لذلك، وشددت على توفير الخدمات الصحية المساندة في تخصصات العلوم التطبيقية في مراكز الرعاية الصحية الأولية، والإسراع في إصلاح البنية التحتية للمستشفيات، لتتمكن من المنافسة لاحقاً في ظل مشروع التحول الصحي القادم.

أبرز ملاحظات المجلس

- انتهاء قبول معظم الأطباء في وظائف تدريبية بانتهاء فترة التدريب
- بقاء الطبيب دون مرتب لحين حصوله على وظيفة ثابتة.
- انخفاض الدعم فيما يتعلق بالتدريب والإيفاد الداخلي والابتعاث للممارسين الصحيين

6وصيات للشورى

- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة، لتمديد عقد التدريب لمدة عام للأطباء
- رفع المستوى العلمي والعملي للكوادر الطبية
- تمكين الأطباء من إيجاد الوظيفة بعد انتهاء التدريب
- وضع خطة تدريبية شاملة، لرفع كفاءة الممارسين الصحيين
- توفير الخدمات الصحية المساندة في تخصصات العلوم التطبيقية
- إصلاح البنية التحتية للمستشفيات

«الشورى» يصوت على نظام الجمعيات التعاونية الأسبوع المقبل

يناقش الملاحظات على مقترح مشروع «الملك خالد التخصصي»

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 27 جماد ثاني 1441هـ -21 فبراير 2020م
https://www.al-madina.com/article/673963

جابر المالكي - الرياض

يناقش مجلس الشورى الأسبوع المقبل عددا من التقارير المهمة، ويصوت على عدد من التوصيات. كما يطلع على وجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن ما أبداه أعضاء المجلس من ملحوظات وآراء تجاه مشروع تعديل نظام الجمعيات التعاونية، ثم يصوت بعد ذلك على توصية اللجنة بهذا الشأن.

ويطلع المجلس أيضا على وجهة نظر اللجنة الخاصة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه مقترح مشروع المؤسسة العامة لمستشفى الملك خالد التخصصي ثم يصوت على توصية اللجنة بشأن مشروع النظام.

الاثنين.. تعديل نظام الجمعيات التعاونية

-التصويت على عدد من توصيات لجنة الاقتصاد والطاقة، وذلك بعد أن يطلع على وجهة نظر اللجنة بشأن ما أبداه أعضاء المجلس من ملحوظات وآراء تجاه التقرير السنوي للهيئة المهمة للإحصاء.

-التصويت على عدد من توصيات اللجنة المالية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي للهيئة العامة للزكاة والدخل.

-تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للمساحة للعام المالي 1439 / 1440هـ.

-تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي,

بشأن التقرير السنوي لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية للعام المالي 1439 / 1440هـ.

-الاطلاع على وجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن ما أبداه أعضاء المجلس من ملحوظات وآراء تجاه مشروع تعديل نظام الجمعيات التعاونية,

ثم يصوت بعد ذلك على توصية اللجنة بهذا الشأن.

الثلاثاء: التقرير السنـوي للهيئـة العامة للطيران

-التصويت على عدد من توصيات لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية,

وذلك بعد أن يطلع على وجهة نظرها بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

-التصويت على توصيات للجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي للصندوق الخيري الاجتماعي.

-الاطلاع على وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لمركز دعم اتخاذ القرار.

-تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنـوي للهيئـة العامة للطيران المـدني.

-تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي للبرنامج الوطني لدعم إدارة المشروعات والتشغيل والصيانة في الجهات العامة.

-الاطلاع على وجهة نظر اللجنة الخاصة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه مقترح مشروع المؤسسة العامة لمستشفى الملك خالد التخصصي ثم يصوت على توصية اللجنة بشأن مشروع النظام.

الأربعاء.. التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية

-التصويت على عدد من توصيات اللجنة الصحية وذلك بعد أن يطلع على وجهة نظرها بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لهيئة الهلال الأحمر.
-التصويت على توصيات لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لوزارة الإسكان.
-مناقشة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية للعام المالي.
-تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن التقرير السنوي للهيئة الملكية لمحافظة العلا.
-تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي 1439 / 1440هـ، بعد أن يستمع إلى تقرير اللجنة وما قدمته من توصيات على تقرير المكتبة بعد دراسته.

هل تستطيع المواطنة زوجة "الخليجي" استخراج "سجل الأسرة"؟

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 29 جماد ثاني 1441هـ -23 فبراير 2020م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2011601

أعلنت وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية، أنه لا يمكن لزوجة المواطن غير السعودية، وكذلك المواطنة السعودية زوجة الأجنبي المقيم، وأيضا المواطنة زوجة «الخليجي» استخراج «سجل الأسرة.«
وتفصيلاً، فقد تجاوبت «الأحوال المدنية» مع تساؤل مواطنة عن إمكان استخراجها «سجل الأسرة»، ليأتي رد «الأحوال المدنية» بأن ذلك «لا يمكن.«
وكانت «الأحوال المدنية» قد أكدت في أوقات سابقة أن المستفيدات من «سجل الأسرة»: كل أم سعودية تحمل هوية وطنية لديها أبناء سعوديون مضافون في سجل والدهم ومرتبطون بسجلها، وأنه يشترط وجود بطاقة هوية وطنية لاستخراجه.
وأشارت إلى أن مميزات «سجل الأسرة»: إثبات صلة الأم بالأبناء، تمكن الأم من مراجعة أي جهة تطلب إثبات للأبناء، تمكن الأم من المطالبة بحقوق أبنائها.

"بلدية خميس مشيط" تكسب أكثر من 95٪ من القضايا المقامة ضدها

في قضايا وتعويضات قاربت الـ25 مليون ريال

المصدر: جريدة سبق الاحد 29 جماد ثاني 1441هـ -23 فبراير 2020م
https://sabq.org/7yp9c5

محمد طيران -عسير
أكد المتحدث الرسمي لبلدية محافظة خميس مشيط بدر آل خويلد القرني أن البلدية ممثلة بالإدارة القانونية ترافعت أمام المحكمة في 46 قضية ضد البلدية، وتم الحكم لصالح البلدية في أكثر من 95 % منها.
من جهة أخرى، قال مدير الإدارة القانونية بالبلدية صالح الشهري إن الأحكام تنوعت ما بين قضايا وتعويضات مالية، قاربت الـ 25 مليون ريال، وصدرت صكوك أحكام لصالح البلدية حفاظًا على المال العام.

تنمر غير محمود العواقب

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 27 جماد ثاني 1441هـ -21 فبراير 2020م
https://www.alwatan.com.sa/article/1037306

تغريد الطاسان

نمو المجتمعات وتطوُّر مكوناتها وتعدُّد أفكارها، يجعلها مجالا مفتوحا لصراعات في كل اتجاه، صراعات تفيد وأخرى تضر، مناكفات ومشاكسات قد تخرج أجمل ما لدينا، وقد تجرنا إلى هاوية لا مستقر فيها ولا نجاة!.
لا بد أن نؤمن بأن الفلسفات الاجتماعية وقراءة المشهد فيها يلزمها كثير من الحصافة والرأي السديد، وإجادة حل المعادلات الاجتماعية المعقدة، وفك التشابك بين أطراف الحياة المشتركة.
بنظرة تأملية لمجتمعنا وما يشهده من متغيرات، نجد أننا ما نزال قادرين على صناعة واقع يليق بنا، وما نزال نملك المهارة التي تمكننا من تجاوز الظروف والتكيف مع المستجدات، دون أن نخسر قيمنا وأنفسنا، وما تحمل داخلها من مكون قيمي ومعرفي ثري.
ما يهمني في هذه المساحة، هو تسليط الضوء على تعايشنا كأفراد معا، كيف ينظر بعضنا إلى بعض؟، وكيف يتفاعل بعضنا مع بعض؟، وكيف نقترب من بعضنا دون ريبة أو وجل؟.
دخول الإعلام الجديد وقنواته وسرعة مواقع التواصل في الظهور والإفصاح عن شيء، جعلنا نخاف كثيرا من سطوة العقول الضيقة ذات الحسابات المزعجة والمتكلفة، والتي لا تمت إلى فطرتنا بشيء من قريب أو بعيد.
ما نراه من تنمر متعدد الأوجه في مجتمعنا، يجعلنا نخاف أن يؤثر ذلك في تماسكنا وقوتنا التي هي أصل وحدتنا ونماء مجتمعنا.

من منا لم يخطئ، ومن منا لم يتهور، ومن منا لم يخنه التعبير وتنقصه الخبرة؟. كلنا معرضون لتجاوزات قد تكون محمودة، وقد تكون مذمومة.
السؤال هنا: ماذا يجب علينا كأفراد تجاه مثل هذه الممارسات؟ وماذا يجب علينا تجاه من ارتكبها؟.
قبل أن نجيب عن هذا السؤال، لا بد أن نشيد بحسن تعامل حكومتنا مع مثل هؤلاء الأفراد، ومدى صبرها عليهم وطول بالها تجاههم، وحرصها كل الحرص على أن تخرجهم مما هم فيه من براثن وسوء، ليعودوا إلى الطريق المستقيم، خلال مراكز الرعاية والحماية المنتشرة، وخلال تحسين الظروف ومنح الفرص ليكونوا مواطنين صالحين، مع الحرص كل الحرص على حمايتهم من عقوبات قد تطالهم من دول ومؤسسات خارج البلاد، فتنهي كل مشكلاتهم وتعيدهم إلى وطنهم، وهنا في مجتمعهم تفتح معهم صفحة جديدة داخل حدود الوطن الآمن.
هذا النهج لا بد أن يقتدى به كتعامل أفراد مع أفراد، وأن نتوقف عن انتهاج العداء والاستعداء الذي نلمسه من فئة تقدم نفسها وكأنها الحارس المؤتمن على الوطن والأخلاق، وألا صوت بعد صوتها، ولا صواب يغادرها.
ما نشاهده من حملات مسعورة تجاه أشخاص -شئنا أم أبينا- هم منّا رغم أخطائهم، ولكن بدل احتوائهم وإعادتهم إلى جادة الصواب، نبدأ في تشويه سمعتهم ونبذهم خارج المنظومة المجتمعية، وكأننا منهم براء، بل ويطالبون الدولة ومؤسساتها للنيل منهم والتنكيل بهم أكثر، والنتيجة ماذا؟ تنمرٌ إلكتروني يؤدي الى نبذ مجتمعي، وسجن داخل العزلة النفسية والعار الاجتماعي، وبالتالي موت طاقة بشرية قد يستفيد منها الوطن بعد إصلاح الخلل، أو حبس ذلك الكائن البشري الذي أخطأ داخل عقدة النبذ والذنب، ليكون هدفا لعدو يتربص بنا من الخارج، فيجد فيه أسلحة جيدة ليضربنا بها من الداخل.
لماذا لا نأخذ بمبدأ أنه لن يصبر علينا مثل أهلنا، ولن نتغير إلى الأفضل إلا بإرادة وحكمة الكبار؟.
أصبح الكثير يضع يده على قلبه، خوفا من موقف أو رأي كان له في سن مختلفة وزمن مختلف وظروف مختلفة، ولكن القناعات والاتجاهات تغيّرت فبناء عليه تغيرت كثير من الأمور. من الصعب أن نطلب من كل أحد أن يخرج ويتبرأ من كل شيء قدّمه، أو عرض له، لأن ذلك ليس حلا.
الحل الأنفع أن نمنحهم الأمان ونحتويهم، نترفق بمن يستحق منهم، وأن نتلمس الحل الهادئ له، لنحافظ على تماسكنا كمجتمع، ونقدم أنفسنا للعالم يدا واحدة، نشد بعضنا بعضا لمصلحة مجتمعنا ووطننا، بحيث لا نسمح للشياطين أن تتفرد بأهلنا وتغوي من أخطأ منهم أكثر.
ولأن الحقيقة ليست متاحة للكل، فلنوقف محاكم التواصل الاجتماعي التي يعيّن كل من أراد نفسه قاضيا وجلادا ومحاميا فيها، دون خبرة ولا حكمة. وفي المقابل، لا يجب أن نقرر بناء على فرضيات وظنون، قد تنكشف لنا سوءاتها فيما بعد.
في هذه الفترة الحساسة التي نعيشها، نحتاج إلى سلام اجتماعي بيننا، لتوثيق عهود حب وخوف على بعضنا، لنسعد كلنا ونضمن جودة حياة تليق بنا، وأمانًا يولد من ثقة في مسؤولينا، وولاءً لقادتنا، يستحقه وطننا.
فكلنا يرى ويلمس كيف أن أعداءنا يتصيدون لنا، ويعززون بعض التجاوزات، ويقدموننا للعالم في صورة لا تعبر عنا بدا. مؤلم أن تجتهد حكومتنا في تقديم صورة حضارية لبلادنا، وتأتي ممارسات واجتهادات تفسد صورتنا، وتجعلنا في خضم سيل من تبريرات وانشغالات بما لا يفيد ولا يقدم.
ما يجب علينا، أن ننتصر لثوابتنا، وألا نسمح بتجاوز الخطوط الحمراء، وأن ما نراه من أخطاء من فئة لم يُجْدِ معها النصح والحوار، أن يُرفع موضوعها إلى الجهات المختصة، وهي تعرف كيف تتعامل معها بعقل ورويّة، دون أن ندخل في خضم صراعات على منابر التواصل الاجتماعي، وطننا ومجتمعنا في غنى عنها.
رؤية 2030 ضمنت لنا مستقبلا يليق بنا، وتعددت خلالها برامج واتجاهات تضمن لمجتمعنا الرفاهية والتوازن المنشود. لذا، لا بد من استثمار كل هذا في بناء مكون اجتماعي، مبنيّ على العدل والثقة والحكمة، التي تنبع من أصالتنا وسمو أفعالنا.

عطالة وظيفية من نوع آخر

المصدر: جريدة الرياض الاحد 29 جماد ثاني 1441هـ -23 فبراير 2020م
http://www.alriyadh.com/1806171

د. عبدالله الحريري

•في عصر التنافسية والبقاء للأفضل والأكثر فائدة للناس، بدأت مفاهيم إدارية يتم تدريسها في مجالات علم الإدارة والتنظيم، أو في إدارة الأعمال تكتسب أهمية بالغة، وفي فترة سابقة تنامت الحاجة لإكساب الموظف أو مقدم الخدمة للجمهور مهارات التواصل وتنمية معارفه ومحاولة إكسابه ثقافة مغايرة تماما لما تعوّد عليه، فالصورة التي ترسخت في الأذهان حول الموظف المكشر العصبي الذي يتحدث بالأوامر والزجر مع المراجعين بدأت تختفي، أو على الأقل بدأت في الانزواء، وباتت مؤسسات القطاع العام تدار بذهنية القطاع الخاص المبني على الربحية ومحاولة كسب رضا العميل وتقديم الحوافز له، ولاحظ الجميع تحسنا في الخدمة ونموا مطردا لها، بحيث يجب أن يتمتع موظفوها بمهارات عالية في استقبال الجمهور وعلى ثقافة وذكاء عاطفي وإنسانية بالغة للتعامل مع كافة فئات المجتمع، ولكن ما مصير الموظفين اليوم بعدما تم إحلال أعمالهم بالتقنية وأصبحوا لا يستقبلون الجمهور؟، وكيف نستفيد من مهاراتهم التي سبق وأن تدربوا عليها في التعامل مع الجمهور ومهارات التواصل.

اليوم لا شك أن الخدمات الإلكترونية نقلت مفهوم الخدمات الحكومية والعمل الحكومي إلى مستويات مميزة، ولكنها بالمقابل تحتاج إلى المزيد من الأنسنة واستخدام الذكاء الصناعي في التعامل مع المستخدمين من البشر بكافة فئاتهم العمرية وذوي القدرات الخاصة حتى نحقق كفاءة عالية في الاستخدام، ناهيك عن موضوع مهم يجب أن نأخذه بعين الاعتبار وهو ما قد يفقده الموظف من مهارات في التواصل اكتسبها في السابق بالتدريب وأصبح اليوم نتيجة للتحول في طبيعة العمل التي تتطلب منه أن يعمل كموظف خدمة عملاء، ولكن دون أن يحتك بشكل مباشر بالناس، فأصبح الإنترنت والإيميل وجهاز الكمبيوتر والتطبيق وسائط بينه وبين المستفيدين، وأصبح يعمل في المكاتب الخلفية والمغلقة التي لا تحتك بالناس ولا تخلق جوا من الحميمية والمشاعر بينه وبينهم مما قد يؤثر على مهاراته ونفسيته.

اليوم الموظف الذي سيشعر أنه سيتم إحلاله بالآلة أو الكمبيوتر أو التطبيق قد تنتابه مشاعر عدم الأمان الوظيفي، وبالتالي فإنه عرضة للتوتر والإجهاد النفسي والعصبي وتأثير ذلك على حياته الاجتماعية، وقد نبه خبراء الصحة العامة إلى خطورة عدم الأخذ بعين الاعتبار عند التحول الرقمي العوامل الصحية والنفسية والاجتماعية للموظفين الذين كانوا في السابق في احتكاك مباشر بالجمهور واليوم أصبحوا في مكاتب مغلقة أو ما نسميها المكاتب الخلفية كون العوامل النفسية والاجتماعية الناتجة عن ذلك التحول قد تجعل منهم معيقين للعمل ومقاومين لأي تغيير، بل قد نخلق حالة من العطالة الوظيفية الجديدة إذا لم ندر تلك الطاقات البشرية بحكمة وموضوعية.

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة
السبت 29 جماد الثاني 1441هـ - 23 فبراير 2020م

https://www.al-madina.com/article/674255

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاحد 29 جماد ثاني 1441هـ - 23 فبراير 2020م

http://www.aleqt.com/2020/02/23/article_1767441.html